الأصل الثامن

﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾

في بيان المحكم والمتشابه، وتعلقهما بباب الصفات، والرد على أهل التحريف (المؤولة)، وأهل التجهيل (المفوضة)

وصف الله كتابه بالإحكام، تارة، وبالتشابه أخرى، وفصَّل في ثالثة. وبيان ذلك:

أولاً: الإحكام العام: دل عليه قوله تعالى: ﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١﴾ [هود: ١].

ثانياً: التشابه العام: دل عليه قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾ [الزمر: ٢٣].

ثالثاً: الإحكام الخاص: دل عليه قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

رابعاً: التشابه الخاص: دل عليه قوله تعالى: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧].

وليس بين هذه الأوصاف الأربعة تناقض، بحمد الله.

سحب خاص z:/MKT2015/Jawzi/Mhkkmat/Usul-Kuranya.3d | الأصول القرآنية/ pdf/١

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والقرآن كله محكم، بمعنى: الإتقان. فقد سمَّاه الله حكيماً بقوله: ﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ ١﴾ [يونس: ١]؛ فالحكيم: بمعنى الحاكم... وأما التشابه الذي يعمه، فهو ضد الاختلاف المنفي عنه في قوله: ﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾ [النساء: ٨٢]، وهو الاختلاف المذكور في قوله: ﴿إِنَّكُمۡ لَفِي قَوۡلٖ مُّخۡتَلِفٖ ٨ يُؤۡفَكُ عَنۡهُ مَنۡ أُفِكَ ٩﴾ [الذاريات: ٨، ٩]؛ فالتشابه هنا: هو تماثل الكلام وتناسبه، بحيث يصدق بعضه بعضاً؛ فإذا أمر بأمر، لم يأمر بنقيضه في موضع آخر؛ بل يأمر به، أو بنظيره، أو بملزوماته. وإذا نهى عن شيء، لم يأمر به في موضع آخر، بل ينهى عنه، أو عن نظيره، أو عن ملزوماته، إذا لم يكن هناك نسخ. وكذلك إذا أخبر بثبوت شيء، لم يخبر بنقيض ذلك، بل يخبر بثبوته، أو بثبوت ملزوماته، وإذا أخبر بنفي شيء، لم يثبته بل ينفيه، أو ينفي لوازمه. بخلاف القول المختلف، الذي ينقض بعضه بعضا، فيثبت الشيء تارة، وينفيه أخرى، أو يأمر به، وينهى عنه، في وقت واحد، ويفرق بين المتماثلين؛ فيمدح أحدهما، ويذم الآخر. فالأقوال المختلفة هنا: هي المتضادة. والمتشابهة: هي المتوافقة. وهذا التشابه يكون في المعاني، وإن اختلفت الألفاظ. فإذا كانت المعاني يوافق بعضها بعضاً، ويعضد بعضها بعضاً، ويناسب بعضها بعضاً، ويشهد بعضها لبعض، ويقتضي بعضها بعضاً، كان

سحب خاص z:/MKT2015/lawzi/Mhkkmat/Usul-Kuranya.3d | الأصول القرآنية/ pdf/

الكلام متشابهاً؛ بخلاف الكلام المتناقض الذي يضاد بعضه بعضاً. فهذا التشابه العام، لا ينافي الإحكام العام، بل هو مصدق له؛ فإن الكلام المحكم، المتقن، يصدق بعضه بعضاً، لا يناقض بعضه بعضاً.

بخلاف الإحكام الخاص؛ فإنه ضد التشابه الخاص. والتشابه الخاص: هو مشابهة الشيء لغيره من وجه، مع مخالفته له من وجه آخر؛ بحيث يشتبه على بعض الناس، إنه هو، أو هو مثله، وليس كذلك. والإحكام: هو الفصل بينهما؛ بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر. وهذا التشابه إنما يكون بقدر مشترك بين الشيئين، مع وجود الفاصل بينهما، ثم من الناس من لا يهتدي للفصل بينهما، فيكون مشتبهاً عليه، ومنهم من يهتدي إلى ذلك. فالتشابه الذي لا تمييز معه، قد يكون من الأمور النسبية، الإضافية بحيث يشتبه على بعض الناس، دون بعض. ومثل هذا، يعرف منه أهل العلم ما يزيل عنهم هذا الاشتباه)[(١)].

وهذا كلام نفيس، وتحقيق بديع، قلَّ أن يظفر بمثله. وقد تضمن جملة من الحقائق والفوائد:

أحدها: **الإحكام العام**: معناه: الإتقان في أخباره، وأحكامه.

(١) الرِّسَالَةُ التدمرية (١٠٣ ـ ١٠٦).

سحب خاص z:/MKT2015/lawzi/Mhkkmat/Usul-Kuraniya.3d | الأصول القرآنية/ pdf/١

الثاني: **التشابه العام**: معناه: التماثل، والتناسب، وعدم الاختلاف، وتصديق بعضه بعضاً.

الثالث: **التشابه الخاص**: مشابهة الشيء لغيره من وجه، ومخالفته من وجه آخر.

الرابع: **الإحكام الخاص**: الفصل بين الشيئين المشتبهين من وجه، المختلفين من وجه آخر

الخامس: **التشابه الخاص نسبي**: إضافي؛ يقع لبعض الناس، ولا يقع للعموم. وربما وقع لأحد ما، في وقت ما، في نصٍّ ما، ثم انكشف، وصار في حقه محكماً.

السادس: **الراسخون في العلم يعرفون ما يزيل الاشتباه الخاص**: بأحد نوعي المعرفة:

١ ـ معرفة إجمالية، برد المتشابه إلى المحكم، والاعتصام بالثوابت البيِّنات، وسؤال الله الهدى والثبات، كما حكى الله عنهم: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾ [آل عمران: ٧]، ويبقى الزائغون يتتبعون المتشابه، ويتخبطون في دياجير الظلمات.

٢ ـ معرفة تفصيلية، مبنية على النص، والدليل، كما قال تعالى: ﴿وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ﴾ [النساء: ٨٣]. قال أبو عثمان الصابوني[(١)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(١) إسماعيل بن عبد الرحمٰن، أبو عثمان، الصابوني، مقدم أهل الحديث في =

سحب خاص z:/MKT2015/Jawzi/Mhkkmat/Usul-Kuraniya.3d | الأصول القرآنية/pdf

«وقد أعاذ الله تعالى، أهل السُّنَّة، من التحريف، والتشبيه، والتكييف، ومنَّ عليهم بالتعريف، والتفهيم، حتى سلكوا سبيل التوحيد، والتنزيه، وتركوا القول بالتعطيل، والتشبيه»[(١)].

فالتشابه المتعلق بصفات الله تعالى نوعان:

أحدهما: **تشابه حقيقي**: وهو ما يتعلق بالكنه، والكيفية. فلا سبيل للعلم به.

الثاني: **تشابه نسبي إضافي**: وهو المعنى العام، الكلي، المشترك، المطلق، الذي يوجد في الأذهان. فهذا يدركه العلماء بالشرع، واللغة.

وبهذا يتبين، أنه ليس في كلام الله اشتباه مطلق من حيث المعنى؛ لأن الله خاطب عباده بلسان عربي مبين، ووصف كتابه، فقال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩]، وأمر عباده، بتدبر القرآن، وتعقله، دون استثناء شيء منه، في مواضع عدة؛ كقوله: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾ [ص: ٢٩]، وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ

= خراسان، لقبه أهل السُّنَّة بـ: «شيخ الإسلام». ولد سنة ٣٧٣هـ، بنيسابور، وكان فصيح اللهجة، واسع العلم، عارفاً بالحديث والتفسير. له كتاب «عقيدة السلف»، «الفصول في الأصول»، توفي سنة ٤٤٩هـ.
انظر: الأعلام (١/ ٣١٧)، طبقات الشافعية (٣/ ١١٧)، تهذيب ابن عساكر (٣/ ٢٧ ـ ٣٣).

(١) عقيدة السلف وأصحاب الحديث (١٦٣ ـ ١٦٤).

سحب خاص z:/MKT2015/Jawzi/Mhkkmat/Usul-Kuranya.3d | الأصول القرآنية/ pdf/1

﴿٢﴾﴾ [يوسف: ٢]، وقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٣﴾﴾ [الزخرف: ٣]. وما كان الله ليأمرهم، أو يحثهم، على تدبر، وتعقل، ما لا سبيل إلى تدبره، وتعقله. بل قد نعى على الكافرين، الغافلين عن تدبره، دون استثناء شيء منه، فقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ أَمْ جَآءَهُم مَّا لَمْ يَأْتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٦٨﴾﴾ [المؤمنون: ٦٨]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢].

وقد زعم بعض الغالطين في هذا الباب، أن آيات الصفات، من المتشابه، وهم صنفان:

أحدهما: **أهل التحريف**: الذين يسمون أنفسهم: (أهل التأويل)، فطفقوا يخترعون لها معانيَ مجازية، ويصرفونها عن ظاهرها اللائق بالله، بلا دليل منقول، بل بمحض العقول.

الثاني: **أهل التجهيل**: الذين يسمون أنفسهم: (أهل التفويض)، فزعموا أن معانيها مجهولة، لا سبيل لأحدٍ إلى العلم بها، وأنها من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله!

والحق أن آيات الصفات من أحكم المحكم، وأدلِّ المنزل، لتضمنها المعاني اللائقة بالله، التي بها حياة القلوب، وانشراح الصدور، واستنارة العقول. وإنما يقع الجهل بالكيفيات؛ لأن العقول قاصرة عن إدراك الكنه، والماهيات، فكما أنه، سبحانه وبحمده: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] مع إمكان الرؤية، فإنه، سبحانه وبحمده: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ

سحب خاص /pdf/الأصول القرآنية/ | z:/MKT2015/Jawzi/Mhkkmat/Usul-Kuranya.3d

بِهِۦ عِلۡمٗا ﴿١١٠﴾ [طه: ١١٠]، مع إمكان العلم بالمعنى.

فمن زعم أنها من المتشابه فقد قال على الله، وفي كتاب الله، بغير علم، وابتدع بدعةً لم يفُه بها أحدٌ من الصحابة، والتابعين، وتابعيهم من السلف المتقدمين. قال شيخ الإسلام، ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مَنْ قَالَ: إنَّ هَذَا مِنْ الْمُتَشَابِهِ، وَأَنَّهُ لَا يُفْهَمُ مَعْنَاهُ، فَنَقُولُ أَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى بُطْلَانِ ذَلِكَ، فَإِنِّي مَا أَعْلَمُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ، وَلَا مِنْ الْأَئِمَّةِ؛ لَا أَحْمَد بن حَنْبَلٍ، وَلَا غَيْرِهِ، أَنَّهُ جَعَلَ ذَلِكَ مِنْ الْمُتَشَابِهِ»[(١)].

وقد روى اللالكائي[(٢)] بسنده عن جعفر بن عبد الله، قال: جاء رجل إلى مالك بن أنس، فقال: يا أبا عبد الله! الرحمٰن على العرش استوى. كيف استوى؟ قال: فما رأيت مالكاً وجد من شيء؛ كموجدته من مقالته، وعلاه الرحضاء؛ يعني: العرق، قال: وأطرق القوم، وجعلوا ينتظرون ما يأتي منه فيه، قال: فسُري عن مالك، فقال: الكيف غير معقول،

(١) مجموع الفتاوى (٣١/ ٢٩٤).

(٢) هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري، الرازي، أبو القاسم، اللالكائي، من حفاظ الحديث، وفقهاء الشافعية، من أهل طبرستان، استوطن بغداد. قال الزبيدي في «التاج» نسبته إلى بيع «اللوالك» التي تلبس في الأرجل، على خلاف القياس. له «أسماء رجال الصحيحين»، و«شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة» وغيرها، توفي سنة ٤١٨هـ.
انظر: الأعلام (٨/ ٧١)، الكامل لابن الأثير (٩/ ١٢٦)، شذرات الذهب (٣/ ٢١١)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٢٦٧)، التاج (٧/ ١٧٤)، مرآة الجنان (٣/ ٣٣)، كشف الظنون (١٠٤٠).

سحب خاص z:/MKT2015/lawzi/Mhkkmat/Usul-Kuraniya.3d | /pdf/الأصول القرآنية

والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة؛ فإني أخاف أن تكون ضالاً، وأمر به فأخرج[(١)].

وهذا جواب سديد، من إمام رشيد، تضمن أصولاً عظيمةٍ، نافعة:

أحدها: أن كيفيات الصفات لا تدركها العقول، ولا تبلغها الأوهام. وذلك لا يعني نفي الكيفية، بل نفي التكييف، وإلا كان تعطيلاً محضاً.

الثاني: أن آيات الصفات معلومة المعنى، من حيث الوضع العربي، وليست مجهولةً. فالذي عبَّر بلفظ (الاستواء) في شأن الفلْك، والأنعام، بقوله: ﴿لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا۟ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ ﴿١٣﴾﴾ [الزخرف: ١٣]، وأراد به العلو، هو الذي عبَّر به، بقوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه: ٥]، فأي فرق في أصل المعنى، بين هذا وهذا؟!

ثالثاً: وجوب الإيمان بصفات الله؛ لفظاً، ومعنىً، وتفويض الكيف إلى الله تعالى؛ لأن الله تعالى أخبر بها، فلزم قبول خبره.

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة (٢/ ١٤٤)، وأخرجه الدارمي، في الرد على الجهمية (٥٥)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٤٠٨)، وأبو عثمان الصابوني، في عقيدة السلف (٢٤ ـ ٢٦)، والذهبي، في العلو (١٤١ ـ ١٤٢)، وصححه. وجوَّد إسناده الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧).

سحب خاص z:/MKT2015/Jawzi/Mhkkmat/Usul-Kuranya.3d | الأصول القرآنية/ pdf

رابعاً: أن السؤال عن الكيفيات بدعة وضلالة، تنكر على من بدرت منه، ويعزّر عليها، بما يليق به؛ لأن الصحابة الكرام، لم يكونوا يسألون النبي ﷺ عن كيفيات الصفات، بل يثبتون لفظها، ويعقلون معناها، ويفوضون كيفيتها، ويعتقدون له المثل الأعلى.

فهذا الجواب السلفي، يُجاب به كل من سأل شيءٍ من الكيفيات، وهو (دستور) في باب الصفات.

سحب خاص pdf/الأصول القرآنية/ | z:/MkT2015/lawzi/Mhkkmat/Usul-Kuranya.3d